

تقرير

إصلاحات أم «نقزة» مستمرة من تحالف، عون وجعجم؟

من الإفلاس السياسي... والمالي، علماً بأن الصفقات المالية الأخيرة التي تتم، إنما تتم على أيدي بعض رجال الأعمال المقربين من حلقته ومستشاريه، وباتت متداولة إلى حد كبير في الوسط السياسي.

ثانياً، ثمة إصرار من جانب معظم القوى السياسية المعارضة لتحالف الطرفين على تأكيد أن هذا التحالف لم يربح في الانتخابات البلدية، ولم يحقق واقعاً جديداً على الأرض. رغم كل الأرقام والاحصاءات، ورغم الطابع البلدي والعائلي لبعض المناطق، ومع الاعتراف بأخطاء حصلت في تشكيل اللوائح، ومن ضمنها الحدت على سبيل المثال، هناك من يصّر على أن التحالف لم يستطع إثبات وجوده. والعودة إلى هذا المنطق تعني قراءة مستقبل التحالف النيابي بين الطرفين من هذه الزاوية، لتبيان أن الطرفين لن يحققوا فوزاً خارقاً في الانتخابات النيابية، مهما كان شكل القانون. لكن التيار والقوات في صدد تفعيل النقاش حول قانون الانتخاب، وهما لم يتمكنوا حتى الساعة من تحقيق خرق على مستوى تقريب وجهات النظر بينهما حوله. فالقوات متمسكة بقانون المختلط، لكنها أيضاً مفتوحة على إدخال تعديلات عليه. وقياديو التيار الوطني لا يبدون متحمسين لهذا القانون (بقدر ما المستقبل والاشتراكي أيضاً لا يريدانه) رغم أن نواباً في التيار يؤيدونه. وليس كلام رئيس التيار الوزير جبران باسيل بعد الحوار حول الارتوكسي والنسبية إلا تعبيراً عن هذا الموقف. لكن الطرفين ملزمان بالوصول إلى موقف موحد، خصوصاً أن في الأحزاب المسيحية من يقول إن رئيس المجلس النيابي نبيه بري يرفض التصويت على القوانين المطروحة، ولو حصل مشروعه المختلط على أعلى نسبة من الأصوات، لأنه مع الإبقاء على قانون الستين، ما يعني أنه يفترض بهما التسريع في المفاوضات للخروج بالحد الأدنى من التوافق على مشروع أو فكرة جديدة تخرجهما من مأزق القانون.

تستمر القوى السياسية في إطلاق السهام على هذا التحالف، حتى إنها تراهن على أنه لن يصمد حتى الانتخابات النيابية المقبلة بفعل تحالفات كل من طرفيه، أو بسبب الاختلافات الجوهرية بين منطلق القوات اللبنانية الراض لسلاح حزب الله، ورؤية التيار الوطني الحر والعلاقة مع الحزب كحليف في ورقة التفاهم وكداعم أساسي لترشيح العماد ميشال عون. بعد مشروع استعادة الجنسية، لم ينتقل التحالف إلى خطوات سياسية استثنائية، ما خلا أنه أرسى إنهاء الصراع المسيحي الداخلي. لكنه اليوم يحتاج إلى نقلة نوعية، وإلى تزخيم حضوره المشترك في ملفات أساسية حيوية، وهي كثيرة وعاجلة، يدرك أنها ضرورية، استعداداً لمرحلة الانتخابات النيابية على الأقل، ما دام يعترف بكثره خصومه وأعدائه، وكثرة مشاريعهم الهادفة إلى تطويقه.

هيام القصيفي

لا يمكن عزل ما جرى على طاولة الحوار من عرض للإصلاحات وإنشاء مجلس الشيوخ والمراوحة في بحث قانون الانتخاب، عن مسار سياسي يطاول في مكان ما التحالف بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر. يبدو، للوهلة الأولى، أن البحث في الإصلاحات ورئاسة الجمهورية يتعلق بإطار وطني وشأن سياسي عام، ويبدو أيضاً أن التحالف بين التيار والقوات يعيش فترة هدوء واستقرار، حتى يكاد يظن أنه يحتاج إلى دفع جديد لإبقائه على قيد الحياة.

لكن الواقع أن ثمة مؤشرات عن وقائع جديدة تتوقف عندها الجهات الحريصة على التحالف العوني - القواتي والمعوّلة عليه وعلى ضرورته.

أولاً، ثمة شعور ومعلومات باتت متداولة في الإطار الضيق بأن ما يطرح من إصلاحات حالياً، لا يتعلق فقط بموضوع رئاسة الجمهورية ووضعها على سكة التنفيذ قبل الانتخابات أو بعدها. انطباعات بعض السياسيين المعنيين أن التحالف، رغم كل الاستهدافات التي تطاوله بين حين وآخر، لا يزال يشكل إزعاجاً كبيراً للمستقبل والرئيس نبيه بري وحزب الله. هذا الإزعاج أدى إلى ترشيح رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية وإلى عدم الضغط في المقابل لسحب ترشيحه، واستطراداً إلى تجميد ملف رئاسة الجمهورية. وكل ما يقال عن نقاشات اليوم وحوارات ثنائية أو موسعة، لا يوحي باحتمال موافقة الأطراف السياسيين المعنيين على الوصول إلى رئاسة الجمهورية من خلال هذا التحالف. والخشية أن يتكرر من خلال بعض الحوارات الحالية حول النفط والحكومة وبعض الملفات العالقة، ما حصل حين أعطي تيار المستقبل وزارة الداخلية والعدل، ولم يعط في المقابل أي شيء في رئاسة الجمهورية. القصة لا تتوقف هنا، إذ يدور بحث جدي في مرحلة ما بعد الرئاسة، أي تشكيل الحكومة. عملياً، يراهن هذا التحالف على أن تكون الحصص الأكبر فيها (إن لم يكن كلها) له، لكن شكوكه هو في أن تهضم القوات السنّة والشيعية والدروز «بلوكاً» مسيحياً بهذا الحجم. تقول المعلومات إن البحث جدي، وخصوصاً أن المعلومات تتحدث أيضاً عن دينامية في المشاورات بين المستقبل وبعض الأطراف حول عودة الرئيس سعد الحريري إلى ترؤس الحكومة إذا تم الاتفاق على صفقة رئاسة الجمهورية: حكومة ما قبل الانتخابات النيابية وما بعدها أيضاً. فتركيز المستقبل اليوم وداعمو عودة الحريري، في وجه محبّذي عدم ترؤسه الحكومة من داخل التيار، على استثمار هذه العودة سياسياً ومالياً إلى أقصى درجة، لأن أي سنة جديدة تمر على الحريري خارج لبنان وخارج السراي تعني مزيداً

ااونيات ومشاريع

يهتم بتعداد المنتسبين وجذب المزيد منهم، العبرة في التغيير.

«سر فشل الأحزاب التقدمية، انشغالها بمشاكلها الداخلية لأسباب خاصة وليس لخلفيات فكرية أو سياسية» يقول الناصري العتيق. بنى بحركته عن التلهي بالزوارب الضيقة. المصالحة بين الجيلين هي الأساس. «القيادة الجديدة ليست انقلاباً على قيادة عتيقة، بل استمرار لنهج سياسي مع تطوير على أساليب العمل. الرفاق والرفيقات الشباب يملكون وسائل عمل حديثة لا املكها انا ولديهم جرة للتغيير».

اندماج حركة الشعب في الحراك الشعبي «الذي لم يخب» يصير واكيم، جذب إليها عشرات المنتسبين الجدد. الدم الجديد ضخ في الجسم الخاضع للتجديد في الأساس. «سترون قرارات جديدة وأسلوب عمل حديثاً». إضافة إلى الشراكة مع «بدنا نحاسب» في آلية التصويب على الفساد ومحاولة

التأثير في الرأي العام حتى تغيير النظام، ستخصص الحركة مساحة كافية للنضال الاجتماعي. «لا نريد مكاتب للإجتماعات. استبدلوا بنواد ثقافية في القرى» اقترح واكيم على قادة المناطق.

استعدادات الحركة تجربة القوى التقدمية الاشتراكية. وضعت خطة لتأسيس التعاونيات الزراعية والمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في الأطراف التي تشغل ليس الحركيين وحسب، بل من يرغب في محيطهم. أولى بوادر المشروع، تعاونية زراعية في البقاع الأوسط وأخرى في الجنوب. قبل أعوام، أسست الحركة مشروعاً لتربية الماشية في بلدة القاع لتوفير إيرادات لأنشطتها وعناصرها بتوجيه من «رفيق» طيب بيطري، إلا أن الأزمة السورية أثرت سلباً على تصريف الإنتاج.

من حزب سياسي إلى NGO ستايل؟ «المشكلة ليست ببرامج هيئات المجتمع المدني، إنما بالجهات الممولة لها وأهدافها» يرى واكيم. يأخذ منها أساليبها الحديثة للإستقطاب والتطوير والتمكين ويتمسك بمبادئه السياسية.

بعد غد، تحين المرحلة ما قبل الأخيرة في المؤتمر العام الذي شهد انتخاب قيادات القطاعات والمناطق ومجلس المندوبين الشبيه باللجنة المركزية. «نسبة التغيير في القيادات كبيرة عكسها المنتسبون الجدد الذين انتخبوا قيادات جديدة مثل قيادة بيروت». الأهم برأي واكيم، أن «لا أحد غادر الحركة، إنما هناك من غادر القيادة مثلي». الهيئة الناخبة المؤلفة من قيادات المناطق والقطاعات

الترشيحات رست

على إبراهيم الحلبي
وحسين مسكي

ومجلس المندوبين الذين يعدون حوالي 56، سينتخبون رئيساً ونائبه وأربعة أعضاء يشكلون مجلس القيادة الجديد. باب الترشيح الذي يقفل اليوم رسا حتى مساء أمس لمنصب الرئاسة على إبراهيم الحلبي وحسين مسكي.

من ضمن فعاليات المؤتمر، ستدخل تعديلات عدة على النظام الداخلي منها مواصفات الهيئة الناخبة. حالياً، يسنح لكل من مضى على انتسابه ثلاثة أشهر للمشاركة في الترشيح والترشيح. بالتصويت، خسر اقتراح واكيم بتوسيع الهيئة الناخبة للمؤتمر المقبل. بعده بأيام، يعين مجلس المندوبين اللجان المختصة.

في المؤتمر، سيلقي واكيم خطبة الوداع ويسلم الشعلة بعده، سيتحول إلى ضيف شرف. قبلها بثلاثة أشهر، أسس مع قيادات ناصرية لبنانية وعربية الجبهة التقدمية العربية، أجندتها القضايا العربية الموحدة في مقدمتها فلسطين. محلياً، ماذا سيفعل؟. «أشتغل في الحركة شو ما كان. ما بعرف شو ببشغلوني؟»، يستطرد قائلاً: «قد أعين في اللجنة السياسية وأصبح كاتباً سياسياً».

تقرير

انتخابات الرهينة: «تسوية» على تقاسم مجلس المدبرين

نعمة الله الهاشم (تتردد معلومات أنه صاحب الحظوظ الأكبر)، أيوب شهوان وجان عقيقي. وإستناداً إلى المصادر «قد ينسحب شهوان أو عقيقي أحدهما للآخر لكونهما يتقاسمان الأصوات نفسها». وحاول البعض الإيحاء بأن الهاشم يُعطي للانتخابات بُعداً سياسياً، «ما بّرر إصدار النائب ميشال عون بياناً ينفي دخله». أما بالنسبة إلى مجلس المدبرين، فتتردد أربعة أسماء: الوكيل العام للرهبانية جوزف قمر، المدير العام للرهبانية في الشمال ودول الإنتشار طوني فخري، رئيس جامعة الروح القدس السابق وعميد كلية الآداب فيها كرم رزق، ورئيس الجامعة الحالي هادي محفوظ. لا شيء محسوماً بالنسبة إلى الأسماء، إلا أن المصادر تحدثت عن «توصل الرهبان إلى تسوية، بحيث يتمثل الفريقان القديم والجديد». أما بالنسبة للرئيس المنتخب، «فيكون حياً يداً يُكمل مسيرة تطوير المؤسسات الأكاديمية (كجامعة الكسليك)».

يوحى البعض بأن
نعمة الله الهاشم
يعطي الانتخابات
بُعداً سياسياً

الفاتيكان تراجع خطوة إلى الوراء هذه المرة، من دون أن يعني ذلك «الإعتزال»، وذلك لسببين. أولاً، «لا انقسامات حادة بين الرهبان كما كان سابقاً، والوهج السياسي للرهبانية قد خف». والثاني أن روما «من حيث المبدأ لا تمنع وصول أي من المرشحين، وخاصة الذي تتقدم أسهمه على غيره». «المرشحون» إلى مركز الرئيس العام، خلفاً لابناتي طنوس نعمة، ثلاثة:

الإنتخاب ليس «حقاً»، فقط لدى «رهبان الكسليك»، بل واجب أيضاً. فمن بلاد الإنتشار، وصل الرهبان لئلاّقوا «الإخوة» في الوطن لكون حضور الجلسة إلزامياً وإلا فسُحّاكم الغائب. لا تختلف الطريقة كثيراً عن سائر الإستحقاقات الإنتخابية، فيكون الإقتراع سرياً داخل العازل مع منع وضع أي إشارة على الأوراق البيضاء إلا اسم «المختار».

المُميز في انتخابات الرهينة المارونية أنه لا وجود للترشيحات. نظرياً، من المُفترض أن يختار كل راهب «بوحى من الروح القدس» الشخص الذي يراه مناسباً. ولكن عملياً، تلجأ كل «مجموعة» إلى تشكيل «لوبي» لإيصال مرشحها. الفاتيكان يكون عادة حاضراً في الانتخابات، عبر تكليف السفير البابوي في لبنان رعاية العملية الإنتخابية ومن بعدها تعيين زائر رسولي يكون أشبه بوصي لإدارة شؤون الرهبانية. تُجمع المصادر المطلعة على الملف على أن

ليا القزبي

منذ سنوات، حصرت الرهبانية اللبنانية المارونية دورها «الوطني» بالشق الأكاديمي. «امر الطاعة» عُمد على جميع أعضاء «المجموعة»: يُمنع تعاطي الشأن السياسي. توافق ذلك مع توجهات الكرسي الرسولي في روما، الذي أراد أن يُعطي شأن المؤسسات التربوية والمستشفيات التابعة للرهبنة. برغم ذلك، لا تزال انتخابات «البلدية» (الإسم الذي تُعرف به هذه الرهبنة)، قبلة الرأي العام، وخاصة أنها كانت مُحرّكة.

قبل ساعات من إنتقام الهيئة الناخبة، صباح اليوم، لإنتخاب سلطة جديدة لست سنوات، يزداد المعنويون تكتماً. التاسعة صباحاً سيُقبل 320 راهباً الأبواب خلفهم لإنتخاب أمين سر للمجمع العام وفاحصي قرعة. بعد ذلك، يُنتخب في المرحلة الأولى الرئيس العام، ثم المدير الأول، وبعدها المدبرون الثاني والثالث والرابع.

نفوت عليه». مساحة عقارات بكركي تبلغ 5 ملايين متر مربع «مقسمة على 90 عقاراً. قدمنا قرابة 47 شكوى جزائية، وُضعت على أثرها إشارات منع التعدي».

الحل الذي يُقدمه باسيل هو «السماع باستكمال أعمال المسح ولتُقدم كل طرف مستنداته». وتتردد معلومات في بلاد جبيل أن «أبناء لاسا يرفضون تقديم المستندات التي تؤكد ملكيتهم للعقارات، وكانهم يبدون مزاعمهم على خبريات قديمة». الرد يأتي من عيتاوي الذي يضحك قبل أن يقول «أخدين 14 حكماً على مساحة 1939. يرجعوا بصحواها». ينفي عيتاوي وضع ما يقوم به أبناء لاسا في خانة التصعيد، «فهذا حقنا». يعتقد أن لدى «البطريك الراعي اتجاهها لحلها، ولكن بعض المنتفعين على الأرض لا يريدون». من جهة الوقف الماروني، «في كل الحالات سنستعمل القانون. ليش بدها تصير كل هالأمور البشعة؟ خليتنا نطلق المسح»، يختم باسيل.